أمن الشرق الأوسط ماهو؟.. لمن؟.. كيف؟

ابراهيم صالح

● د. يوسف درج

● صول ليبوفيتس

د. مصطفى خليل بدأ يكتب فيما تفاوض الإسرائيلى حاول أن يفركشها !!

الموضوع

عندما كنا أطفالا ، ونشترك فى لعبة جماعية نتفق على قواعدها مسبقا . ويهزم أحدنا ، فإنه يحاول « فركشة » اللعبة قائلا .. « لا .. نبتدى من أول وجديد . وبلاش الطريقة دى » !! .. محاولا التخلص من المأزق الذى وجد نفسه فيه ، ولعله يستطيع أن يضع قواعد جديدة للعبة لجنبه – حسب تصوره – مأزقا آخر !! وهذا هو مانحاول إسرائيل أن تفعله الآن فى مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى ، وخاصة فيما يتعلق بنقطتين أساسيتين .. ترتيبات الأمن ، وسلطات الحكم الذاتى الفلسطينى .

فإسرائيل ترى أن المفاوضات بداية جديدة من نقطة الصفر ، بصرف النظر عما سبق أن وافقت ووقعت عليه . وبالتالى يجوز التفاوض من نقطة بداية مختلفة وبقواعد مختلفة . وعندما تجد نفسها فى مأزق تعهداتها الدولية ، فإنها تحاول أن تخرج من النصوص تفسيرات لاتحتملها أى نصوص واضحة ، بما يتفق ومصالحها هى .. فقط !!

وهذا الأسلوب الإسرائيلى أكثر وضوحا – أو انكشافا – فيما يتعلق بترتيبات الأمن . ولن نحاول أن نناقش الأمر هنا من وجهة نظر منطقية ، أو الحقوق التاريخية أو السياسية للشعوب المنطقة . إنما نكتفى بمحاولة التعرف على مفهوم الأمن ، وأطرافه ، وطريقة الوصول إليه من واقع النصوص التى وقعت عليها إسرائيل فى .. « إطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط جرت الموافقة عليه فى كامب ديفيد » .. وهذا نص عنوان الوثيقة الأولى من وثيقتى كامب ديفيد اللتين وقعت عليهما كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فى ١٧ سبتمبر عام ١٩٧٨ .

□□□

فكرة الأمن لأية دولة من الدول تتكون من عنصرين : الأمن الداخلى ، والأمن الخارجى .

١ – الأمن الداخلى ، وهو حق مطلق للدولة داخل أراضيها . وهو جزء من سيادتها وشئونها الداخلية ، لايحق لأحد التدخل فيه . وتتولاه سلطات الأمن الداخلى .. البوليس .

٢ – الأمن الخارجى ، ويبدأ عند حدود الدولة مع الدول الأخرى حفاظا على سلامة أراضيها وكيانها .. وتتولاه أولا السلطة السياسية أو الدبلوماسية ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة (مادة ٢٣) والقواعد الدولية والعرف الدولى ، وهى تحتم أن تلجأ الدولة أولا إلى الوسائل السلمية لحل منازعاتها مع الدول الأخرى ، ثم القوات المسلحة فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس . وهى الحالة الوحيدة المسموح دوليا فيها باستخدام القوة .

فإذا طبقنا على إسرائيل قواعد القانون الدولى ، وميثاق الأمم المتحدة ، وإطار الحل الشامل لكامب ديفيد ، والقرار ٢٤٢ الذى جعله ذلك الإطار أساسا ومحورا له ، نجد أن أمنها الداخل ينحصر فى الأراضى التى كانت تحت سيطرتها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ . أما أمنها الخارجى فيبدأ عند نهاية هذه الأراضى عندما تتحول إلى « حدود آمنة ومعترف بها » باتفاقيات سلام مع جيرانها . بدأت فعلا بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية .

□□□

وهذا يقلنا إلى السؤال التالى . لمن .. هذا الأمن ؟ .. من هم أطرافه ؟

إذا بدأنا من عنوان الوثيقة الأولى فى كامب ديفيد ، نجد أنه .. « إطار عمل للسلام فى الشرق الأوسط .. » . إذن فهى لا تعنى أمن طرف واحد فقط أو أكثر ، من أطراف النزاع ، دون باقى الأطراف .

وفى الفقرة الأولى من المقدمة أشارت الوثيقة إلى أربع حروب وقعت خلال الثلاثين سنة . والوثيقة تهدف إلى ترتيبات أمن تتلافى هذه الحروب . والحروب أطرافها كثيرة . هم أطراف فى ترتيبات الأمن أيضا . لهم حقوق . بقدر ماعليهم من واجبات . وإذا كانت واجباتهم حقوقا لإسرائيل ، فإن حقوقهم واجبات على إسرائيل .

ومع هذا فلقد كانت الوثيقة أكثر وضوحا فى الجزء الذى تحدث عن .. « الضفة الغربية وغزة » بند واحد فقرة « ١ » عندما قالت .. « إن مصر وإسرائيل تتفقان على أنه من أجل ضمان انتقال سلمى ومنظم للسلطة . ومع الأخذ بالحسبان الاهتمامات الأمنية لجميع الأطراف .. الخ » . ثم قالت .. « ويجب أن تولى هذه الترتيبات الجديدة ، اعتبارا مناسبا لمبدأ الحكم الذاتى من قبل سكان هاتين المنطقتين ، وللاهتمامات الأمنية الشرعية للأطراف المعنية فى آن معا » كما تحدثت عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان أمن إسرائيل وجيرانها .

وهذا يعنى – بالتأكيد – أن الأمن الذى تهدف إليه الترتيبات المشار إليها ، هو أمن « جميع الأطراف » .

وهو يعنى – بالتأكيد أيضا – أن سكان الضفة الغربية وغزة من « الأطراف المعنية » التى لها « اهتمامات أمنية شرعية » .

□□□

نصل الآن إلى الطريقة التى يمكن بها تحقيق هذا الأمن .

والمبادىء العامة لتحقيق هذا « الأمن » واضحة فى نصوص كامب ديفيد .

وكما قلنا فى البداية فإن أمن إسرائيل الداخلى فى أراضيها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ هو مسئوليتها وحدها . أما أمنها الخارجى فيتحقق بالمفاوضات ثم معاهدات سلام تجعل حدودها آمنة ومعترفا بها من الجميع . فإن التزام الدولة بإرادتها الحرة هو أقوى ضمان للسلام والأمن بينها وبين الآخرين . فلا توجد إرادة عليا فوق إرادة الدولة .

يبقى الأمن موضوع الخلاف ، وهو أمن الضفة الغربية وغزة . ونصوص كامب ديفيد كانت واضحة أيضا فى مبادئه العامة .

● انسحاب الحكومة العسكرية وإدارتها المدنية بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى .

● إنشاء قوة بوليس محلية قوية تنشئها سلطات الحكم الذاتى من سكان الضفة الغربية وغزة .

● يبقى هذا البوليس على اتصال دائم مع ضباط الاتصال الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعتمدين .

● دوريات مشتركة إسرائيلية أردنية للمراقبة ، وتزويد مراكز المراقبة بالرجال من أجل ضمان الحدود .. الحدود وليس الأمن الداخلى .

إذن .. فالأمن فى الضفة وغزة ، حتى أثناء الفترة الانتقالية ، ليس مسئولية إسرائيلية .

□□□

أليست النصوص واضحة ؟ ..

ومع هذا فمازالت إسرائيل تقول .. « لا . نبتدى من أول وجديد » !! .. وتحاول أن تخرج من النصوص تفسيرات لاتحتملها أى نصوص واضحة ، وليس لها مايبررها إلا محاولة إسرائيل « الزوغان » مما وقعت عليه من اعتراف بوجود شعب فلسطين .. وحقوق مشروعة لهذا الشعب !! ■